ورقة علمية

الاعتقال الإداري وأثره في أنشطة حركة المقاومة الإسلامية حماس في الضفة الغربية

أمجد أمين السايح

حزيران/ يونيو 2022

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

جميع إصدارات ومنشورات المركز تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 1

ملخص الدراسة 2

المقدمة 3

أهمية الدراسة 5

أهداف الدراسة 5

مشكلة الدراسة 6

سؤال الدراسة 6

فرضية الدراسة 6

حدود الدراسة 6

ماهيّة الاعتقال الإداريّ 6

صور معاناة الأسرى الإداريين 8

معطيات وأرقام 9

الخاتمة 18

النتائج 19

التوصيات 20

الاستبانة 21

Abstract 23

الاعتقال الإداري وأثره
في أنشطة حركة المقاومة الإسلامية حماس
في الضفة الغربية

أمجد أمين السايح[1]

ملخص الدراسة:

يعدّ الاعتقال الإداري الذي تمارسه مخابرات الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني من الإجراءات التعسفية الغير قانونية والتي ألقت بظلالها السلبية على الحياة الاجتماعية والسياسية، وقد مسّت كافة فئات الشعب الفلسطيني، من أطفال وشباب ونساء وشيوخ، وغيّبت المئات من قيادات وكوادر حركة حماس في الضفة الغربية، مما أثّر بشكل مباشر على نشاطاتها وفعاليتها، إلا أنه في الوقت ذاته، لم تشكّل سياسة الاعتقال الإداري عقوبة رادعة لهذه الكوادر والقيادات، ولا أدلّ على ذلك من عودة نشطاء حركة حماس إلى نشاطاتهم بعد كل اعتقال، بل إن الاعتقال الإداري دفع البعض إلى زيادة فعاليتهم والانخراط في نشاطات أكثر خطورة طالما أن النتيجة واحدة، وهي الاعتقال في نهاية المطاف.

وقد بيّنت الدراسة أن الجهود المبذولة في مواجهة سياسة الاعتقال الإداري من قبل الحركة الأسيرة، حسب المستطلعة أراؤهم، هي جهود محدودة وبحاجة إلى تطوير، بينما أكّدت الغالبية أن الجهود الجماعية والخطوات المدعومة بالمتابعات القانونية أكثر فاعلية من الخطوات الفردية.

[1] من مدينة نابلس. اعتقله الاحتلال في 2002/8/23، وحُكِم عليه بالسجن لمدة 20 عاماً. حاصل على درجة الماجستير، وله عدة كتب منها خفقات رغم الرحيل، وبسمة وداع، وحكايات مراش.

كما عبّرت الغالبية من المستطلعة أراؤهم، أن الجهود التي تبذلها مؤسسات حركة حماس في الخارج في مواجهة الاعتقال الإداري هي جهود مرضيّة، إلا أن ظروف الحركة السياسية والدولية صعبة جداً، أما جهود مؤسسات السلطة الفلسطينية في المحافل والمحاكم الدولية فقد أكّدت الغالبية العظمى أنها ضعيفة جداً.

وأظهرت الدراسة كذلك أن ثمة علاقة مباشرة بين الاعتقالات السياسية لدى السلطة الفلسطينية والاعتقال الإداري.

مع ملاحظة أن هذه الدراسة لم تشمل شريحة كبيرة من الذين اعتقلوا إدارياً بالسابق، وهم الآن موجودون خارج السجون، ولم تشمل أيضاً شريحة من المعتقلين الإداريين من التنظيمات الأخرى والذين ربما يكون لهم آراء وتوجهات أخرى.

المقدمة:

منذ أن قامت العصابات الصهيونية باحتلال الأراضي الفلسطينية في سنة 1948؛ مارس الاحتلال الإسرائيلي أساليب ووسائل مختلفةً في محاربة الشعب الفلسطيني، وقمع نضاله المشروع، في سبيل استعادة حقوقه، ومن أهم هذه الوسائل؛ سياسة الاعتقال التي مسّت شريحةً واسعةً من النشطاء الفلسطينيين، والحكم عليهم بالأحكام القاسية، التي تصل في بعض الأحيان إلى مئات السنين.

في بعض الأوقات، لا يستطيع رجل الأمن الإسرائيلي إدانة النشطاء الفلسطينيين، ولا يجد مخالفةً حقيقيةً ليقدم ضدهم لوائح اتهامٍ أمام المحاكم العسكرية؛ لذلك يلجأ إلى اعتقاله إداريّاً؛ لإبعاده، وتغييبه قصراً عن الساحة الفلسطينية، مع العلم أن وتيرة الاعتقال الإداريّ تزداد وتقلّ حسب الظروف الأمنية والسياسية في الساحة الفلسطينية .

ولا تقلّ جريمة الاعتقال الإداريّ عن جرائم الاحتلال الأخرى قسوةً وتنكيلاً، فهذه الجرائم لا تقوم على ردود أفعال الاحتلال في إخضاع الشعب الفلسطيني؛ لذلك يعدّ الاعتقال الإداريّ جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الاستعمارية المستمرة بحقّ الشعب الفلسطيني وأرضه.[2]

تصيب عقوبة الاعتقال الإداريّ شرائح الشعب الفلسطيني كافةً، على اختلاف انتماءاتهم السياسية، وشملت أحياناً كثيرةً الشيوخ والنساء والأطفال، وقد بلغ عدد أوامر الاعتقال منذ سنة 1967 حتى نهاية سنة 2021؛ ما يزيد عن 50 ألف أمر اعتقالٍ إداريٍّ، بينما بلغ مجموع المعتقلين منذ ذلك العام، إداريين ومحكومين، أكثر من 700 ألف معتقلٍ.[3]

يعدّ الاعتقال الإداريّ من العقوبات التعسفية، التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني، خصوصاً نشطاء حركة المقاومة الإسلامية حماس، وقد غيّب هذا الاعتقال المئات منهم خلف القضبان، دون سببٍ وجيهٍ، أو محاكمةٍ؛ مما أدّى إلى انعكاساتٍ اجتماعيةٍ على ذوي المعتقلين، وانعكاساتٍ سياسيةٍ على الواقع التنظيميّ لحركة حماس في الضفة الغربية، خصوصاً في هذه المرحلة الحساسة من مراحل نضال الشعب الفلسطيني، مما أثار كثيراً من الجدل في أوساط الحركة في أهمية محاربة هذه السياسة، وعدم الإذعان والرضوخ لها.

سيقوم الباحث خلال هذه الورقة البحثيّة بدراسة مدى تأثير الاعتقال الإداريّ على نشاط حركة المقاومة الإسلامية حماس في الضفة الغربية، من خلال استطلاع عيّنةٍ عشوائيةٍ من الأسرى الإداريين، والذين يُعتقد أنهم من قيادات الحركة في الضفة الغربية ونشطائها؛ بهدف معرفة مدى تأثير الاعتقال الإداريّ على نشاطهم وفاعليتهم التنظيمية على جميع الأصعدة، وانعكاس ذلك على نشاطات الحركة

---

[2] عبد الرازق فراج، **الاعتقال الإداريّ في فلسطين كجزء من المنظومة الاستعمارية** (بيروت: مؤسسة الدراسات الْفِلَسْطِينيّة بيروت، 2020) انظر: https://www.palestine-studies.org/ar

[3] موقع مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، انظر: https://www.addameer.org/ar/content

بشكل عام، لا سيّما في السنوات العشرة الأخيرة، حيث "نشطت وازدادت حالات الاعتقال الإداريّ بشكلٍ ملحوظٍ".[4]

ويعتقد الباحث أن الاعتقال الإداريّ لا يشكّل عقوبةً رادعةً لنشطاء حركة حماس، لكنه قد يؤثّر بشكلٍ أو بآخر في انحسار بعض أنشطة حركة المقاومة الإسلامية حماس في الضفة الغربية، والحدّ من فاعليتها؛ لذلك يجب تكثيف الجهود وتوحيدها في سبيل الحدّ من خطورة هذه السياسة، وتحجيمها.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في هذا الوقت الحساس الذي تمر به القضية الفلسطينية وفصائل المقاومة، وقد بذلت جهود كبيرة في مواجهة سياسة الاعتقال الإداري من قبل الأسرى أنفسهم، ولا سيّما الإضرابات التي قلّما شهد التاريخ لها مثيلاً، فالاعتقال الإداري هو سيف مسلّط على قارب الناشطين، وهو إجراء جمعي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني، وبالرغم من الآثار السلبية التي يتسبب به الاعتقال الإداري، إلا أن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع محدودة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على قضية حساسة وإجراء جمعي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي بحق نشطاء الشعب الفلسطيني، خصوصاً كوادر حركة حماس في الضفة الغربية، وإظهار التبعات التي يتسبب به الاعتقال الإداري، وإيجاد بعض الحلول في مواجهته.

[4] موقع مكتب إعلام الأسرى، انظر: https://asramedia.ps

مشكلة الدراسة:

يعدّ الاعتقال الإداري إجراءً جمعياً يمارسه الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني، وقد غيّب هذا الاعتقال المئات من نشطاء حركة حماس في الضفة الغربية في السجون دون محاكمة أو تهمة، مما خلّف انعكاسات اجتماعية وسياسية على نشطاء الحركة وكوادرها وعائلاتهم.

سؤال الدراسة:

- إلى أي مدى يشكّل الاعتقال الإداري عائقاً أمام فاعلية حركة حماس ونشاطاتها في الضفة الغربية.
- وما هي أفضل الوسائل لمواجهته داخلياً وخارجياً.

فرضية الدراسة:

يفترض الباحث أن سياسة الاعتقال الإداري لا تشكّل عقوبة رادعة لكوادر ونشطاء حركة حماس في الضفة الغربية، ويفترض كذلك أن الجهود المبذولة في مواجهة الاعتقال الإداري من قبل بعض التنظيمات والمؤسسات الفلسطينية غير مرضية.

حدود الدراسة:

- الحد المكاني: الضفة الغربية.
- الحد الزماني: العشر سنوات الأخيرة من 2012-2022.

ماهيّة الاعتقال الإداريّ:

الاعتقال الإداريّ الذي تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي تجاه أبناء الشعب الفلسطيني، منذ سنة 1967؛ هو جزءٌ لا يتجزأ من عمليات الاعتقال اليومية والمستمر، إلا أنه في جوهره قد يكون أكثر قسوةً وظلماً،

حيث يبدأ من اللحظة التي تقتحم فيها قوات الاحتلال المدججة بالسلاح منزل الناشط ليلاً، وتقتاده إلى المعتقل، دون علمه المسبق بسبب الاعتقال، والذي يصل إلى ستّة شهورٍ، قابلةٍ للتمديد مدةً غير محدودةٍ.

ويمكن تعريف الاعتقال الإداريّ على أنه:

> الإجراء الذي تحتجز بموجبه الشخص، دون توجيه تهمةٍ له بصورةٍ رسميّةٍ، ودون تقديمه إلى المحاكمة؛ مما يؤدّي إلى حرمانه من حريته، وهذا بموجب أمر اعتقالٍ إداريّ يصدر عن سلطةٍ غير قضائيةٍ، وهي السلطة التنفيذيّة؛ وذلك بسبب اعتناقهم أفكار وآراء سياسيةٍ مناهضةٍ للاحتلال، أو لأنهم تعرضوا لفتراتٍ طويلةٍ من التحقيق، ولم يثبت ضدهم أي تهمةٍ أمنيةٍ، أو مخالفاتٍ يعاقب عليها قانون الاحتلال، وتجدر الإشارة إلى أن المعتقلين الإداريين هم معتقلو رأيٍ.[5]

ويمكن تعريفه أيضاً على أنه حبس شخصٍ دون محاكمةٍ، بدعوى أنه يعتزم في المستقبل الإقدام على فعلٍ مخالفٍ للقانون، دون أن يكون قد ارتكب بعد أيّ مخالفةٍ، ولأن الحديث يجري كما يبدو كخطوةٍ وقائيّةٍ؛ فإنه لا يوجد وقت محدد لمدة الاعتقال، ويجري هذا الاعتقال دون محاكمة، استناداً إلى أمرٍ يصدره قائد المنطقة—من المخابرات الإسرائيلية—باعتماد أدلةٍ وبياناتٍ سريةٍ، لا يطلع عليها حتى المعتقل نفسه.

وهذا الإجراء يجعل المعتقل بوضعٍ لا يحتمل، إذ يقف عاجزاً في مواجهة ادعاءاتٍ لا يعرفها، وبالتالي لا يمتلك طرقاً لدحضها.[6]

وتستند "إسرائيل" في هذا الاعتقال التعسفي في هذه الأيام إلى قانون الصلاحيات المؤقتة—الطوارئ (الاعتقال)—لسنة 1979، وهذا القانون يفوّض وزير الدفاع لإصدار الأمر باعتقال شخصٍ، إذا كان لديه أساس معقول،

[5] ورقة بحثية: خديجة زيادة، الاعتقال الإداري، موقع دنيا الوطن، 2013، ص 4، انظر: https://alwatanvoice.com/

[6] الاعتقال الإداري، موقع مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة – بتسيلم، انظر: https://www.btselem.org/arabic/topic/administrative_detention

لافتراض أن دواعي أمن الدولة أو أمن الجمهور تلزم ذلك، وهذا التفويض سارٍ في حالة الطوارئ في الدولة التي تعلن فيها، بناءً على أوامر أنظمة الحكم والقضاء لسنة 1948، كما هو معروف بأن حالة الطوارئ ما زالت قائمةً في "دولة إسرائيل" حتى اليوم.[7]

من المعروف أن الاعتقال الإداري بهذا الشكل، الذي تستخدمه قوات الاحتلال الإسرائيلي؛ هو إجراءٌ سياسي، يعبّر عن سياسة المحكوم، وهو محظورٌ في القانون الدولي، وتزداد حالات هذا الاعتقال في الهبات الشعبية والانتفاضات، وقد وصل عدد الأسرى الإداريين سنة 1989، خلال الانتفاضة الأولى ما يزيد عن 1,700 أسير إداري، أما في انتفاضة الأقصى؛ فقد وصل إلى 1,140 أسير.[8]

وقد سقطت الادعاءات بأن الاعتقال الإداريّ بحقّ الفلسطينيين يستند إلى اتفاقية جنيف الرابعة Fourth Geneva Convention، المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب، وقد اعتقلت "إسرائيل" خلال ما يقارب 50 عاماً أعداداً كبيرةً من المعتقلين الإداريين الفلسطينيين؛ من رجالٍ وشيوخٍ وأطفالٍ، في المقابل لم يثبت أنها اعتقلت إدارياً أحداً من المتطرفين الإسرائيليين، والمستوطنين الذين يمارسون الاعتداءات على الفلسطينيين.[9]

صور معاناة الأسرى الإداريين:

يقضي الأسرى الإداريون مدة اعتقالهم بين الأسرى الأمنيين من أصحاب الأحكام، في ظروفٍ اعتقاليةٍ صعبةٍ، ويجري عليهم ما يجري على بقية الأسرى، حتى المؤبدات منهم، ويحرمون من حقوقهم التي كفلها حتى

---

[7] دينية تسدوك، "دراسة مقارنة في موضوع الاعْتِقَال الْإِدَارِيّ،" مقدم للسيد يعقوب ليفي، ترجمة عاصم عصيدة، 2005، ص 1.

[8] الاعتقال الإداري: ورقة عن الاعتقال الإداري، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، نيسان/ أبريل 2020، انظر: https://www.addameer.org/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A

[9] انتصار بلال داوود، "الممارسة الإسرائيلية للاعتقال الإداري،" رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2021، انظر: https://www.najah.edu/ar/sdgs/reduced-inequalities

القانون الإسرائيلي لهم، فالأصل أن الأسير الإداري يتمتع بحقوقٍ وميزاتٍ حياتيةٍ تتناسب مع طبيعة اعتقاله.

صور معاناة الأسرى الإداريين كثيرة ومتشعبة، لا تختلف في جوهرها عن معاناة الأسرى الفلسطينيين كافةً، فعلى الرغم من أن مدة الاعتقال الإداري محددة مقارنة بأصحاب الأحكام العالية؛ إلا أن طبيعة الاعتقال، وآلية تمديد المدة، وتوقيتها؛ يزيد من آلام الأسير، ففي كثيرٍ من الأحيان يُنهي الأسير مدة حكمه الإداري، ويستعد للخروج من السجن، ويستعد أهله وذويه لاستقباله، إلا أنه في آخر اللحظات يرجعه السجان من باب السجن، ويبلغه بأمر تجديد الاعتقال له لمدةٍ أخرى، وهذا لا يعني أنه التمديد الأخير، مما يضاعف معاناته، ومعاناة أهله معه؛ لذلك يبقى كثير من الأسرى الإداريين يعيشون طيلة مدة سجنهم مع هواجس وتخوفاتٍ مختلفةٍ.

وتجدر الإشارة هنا، أن قضية الاعتقال الإداري وتحدياته هي قضية شعبٍ، وقضية حركات التحرر الوطني، وليست قضية أفرادٍ، ولا يصح رمي الكرة في ملعب الأسير الإداري، أو مجموع الأسرى؛ لمواجهة هذه القضية منفردين، لذلك تظل بنا حاجة إلى دراساتٍ وخططٍ استراتيجيةٍ، وتوحيد الجهود؛ من أجل اختراق حقيقي في هذا الملف.

معطيات وأرقام:

يبلغ عدد المعتقلين الإداريين حتى نهاية سنة 2021 أكثر من 500 أسيرٍ، من الفصائل الفلسطينية كافةً، ما يزيد عن 50% منهم من نشطاء حركة حماس، موزعين على معظم السجون الإسرائيلية، مثل سجن عوفر، وسجن مجدو، وسجن النقب الصحراوي، بينما بلغ عدد الأسرى بشكلٍ عام، إداريين ومحكومين ما يقارب 4,600 أسيرٍ، من الفصائل الفلسطينية كافةً.[10]

[10] موقع مكتب إعلام الأسرى، انظر: https://asramedia.ps/

ثمة ظروف موضوعية وتحديات أثّرت في سير البحث بالشّكل المطلوب، فليس من السهل تحدي طبيعة السجن، وإجراءات السجان القمعية؛ لذلك كانت الوسيلة الأمثل لتحقيق أهداف هذه الورقة البحثية هي التعامل مع الأسرى أنفسهم، على الرغم من المعوقات وصعوبة التواصل بين أقسام السجون.

تمّ اختبار عينةٍ عشوائيةٍ من أسرى حركة حماس الإداريين في بداية سنة 2022، وهم الأسرى الذين يعيشون تحت إطار وتنظيم الحركة في السجون، وغالباً ما يكونون قد اعتقلوا أو أُدينوا سابقاً بالانتماء التنظيمي للحركة، أو ممارسة نشاطاتٍ وفعالياتٍ وطنيةٍ، من بينهم القيادات السياسية والميدانية لحركة حماس في الضفة الغربية، وقد اكتظت السجون بعددٍ كبيرٍ منهم، خصوصاً بعد أن قرّرت حركة حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية، التي أعلن الرئيس محمود عباس العزم على إجرائها أواسط شهر أيار/ مايو سنة 2021، ثم تمّ إلغاؤها بعد ذلك.[11]

محمود عباس

جدول رقم 1: أعمار الفئة المستطلعة آراؤهم وتحصيلهم العلميّ

العمر بالسنة	أقل من 20	النسبة المئوية	30–20	النسبة المئوية	50–30	النسبة المئوية	أكثر من 50	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
	5	%8	15	%25	30	%50	10	%17	60	%100
التحصيل العلمي	أساسي	النسبة المئوية	توجيهي	النسبة المئوية	جامعي	النسبة المئوية	دراسات عليا	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
	10	%17	12	%20	26	%43	12	%20	60	%100

[11] موقع نادي الأسير الفلسطيني، انظر: https://www.facebook.com/prisonerssociety/

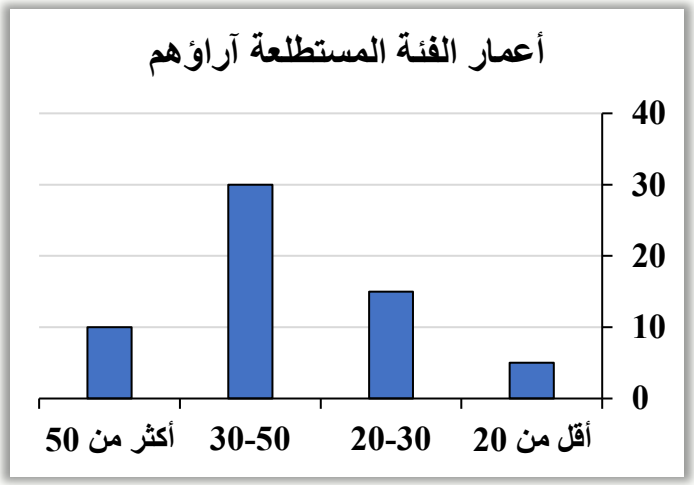

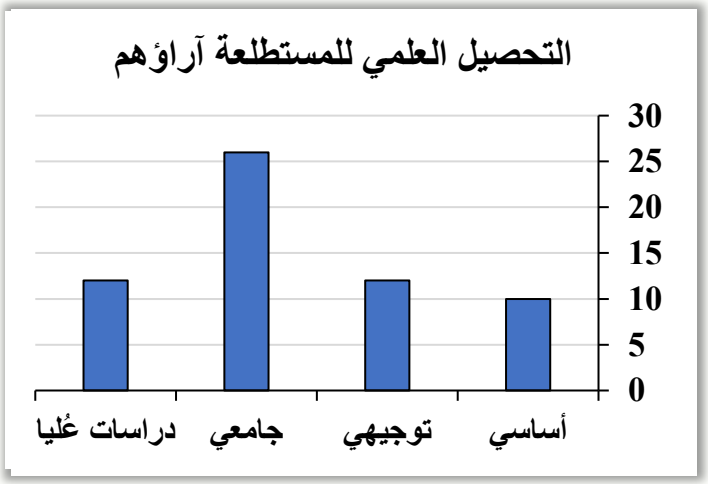

نلاحظ من الجدول السابق أن 50% من المستطلعة آراؤهم أعمارهم ما بين 30 و50 عاماً، أما 17% منهم تزيد أعمارهم عن 50 عاماً.

أما تحصيلهم العلمي؛ فقد أظهرت القراءات أن أكثر من 60% منهم، هم ممن يحملون الشهادات الجامعية، وشهادات الدراسات العليا، وهذا يوضّح لنا أن غالبية المعتقلين الإداريين هم من شريحة المثقفين والأكاديميين المؤثرين في المجتمع.

جدول رقم 2: مكان سكن الفئة المستطلعة آراؤهم، وعدد الاعتقالات في سجون السلطة

مكان السكن	شمال الضفة	النسبة المئوية	وسط الضفة	النسبة المئوية	جنوب الضفة	النسبة المئوية	القدس	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
	24	%40	11	%18	22	%37	3	%5	60	%100
عدد الاعتقالات في سجون السلطة	مرة واحدة	النسبة المئوية	3–2 مرات	النسبة المئوية	5–3 مرات	النسبة المئوية	أكثر من 5 مرات	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
	15	%25	13	%22	14	%23	18	%30	60	%100

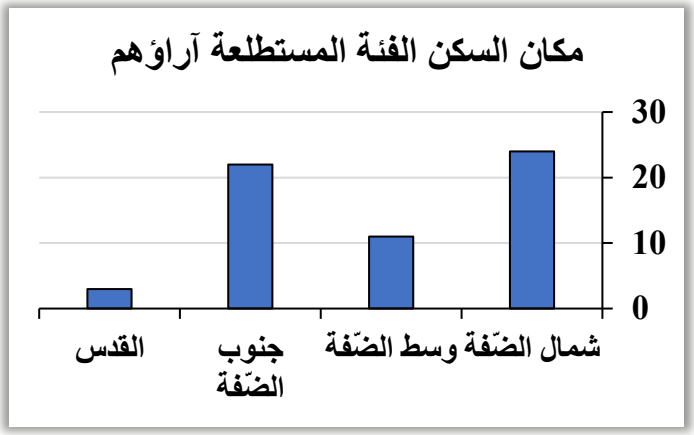

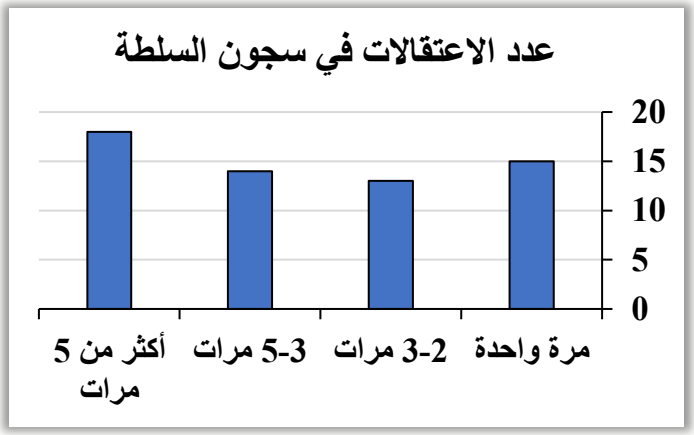

يوضّح الجدول السابق التوزيع الجغرافي للفئة المستطلعة آراؤهم، الموزعة على أنحاء الضفة كافة، بما فيها القدس المحتلة، كما يوضح أيضاً أن جميع الأسرى المستطلعة آراؤهم قد اعتقلوا في سجون السلطة الفلسطينيّة مرةً واحدةً على الأقل. وأن ما يزيد عن 50% منهم قد اعتقلوا أكثر من 5 مراتٍ، وهذا يشير إلى أنه ثمة علاقة بين الذين يعتقلون إدارياً والذين يعتقلون سياسياً في سجون السلطة.

وتجدر الإشارة هنا، أن خمسة أفرادٍ من هذه الشريحة لم يعتقلوا فعلياً في سجون السلطة، ولكن ربما تمّ استدعاؤهم، أو اقتحام منازلهم وتفتيشها، أو تمّ اعتراضهم بصورةٍ أو بأخرى.

جدول رقم 3: المدة التي قضتها الفئة المستطلعة آراؤهم في سجون الاحتلال

بالسنوات	لا تزيد عن سنتين	النسبة المئوية	2–5	النسبة المئوية	5–10	النسبة المئوية	أكثر من 10	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
مدة الاعتقال عموماً	9	%15	24	%40	14	%23	13	%22	60	%100
بالسنوات	لا تزيد عن سنة	النسبة المئوية	1–3	النسبة المئوية	3–5	النسبة المئوية	أكثر من 5	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
مدة الاعتقال الإداري	20	%33	19	%32	12	%20	9	%15	60	%100

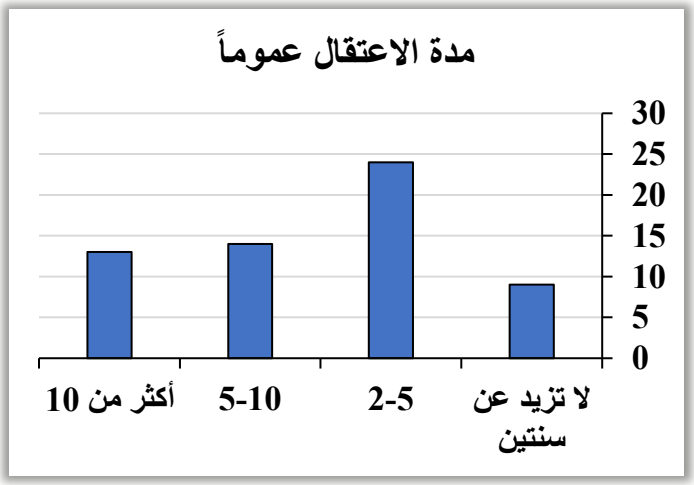

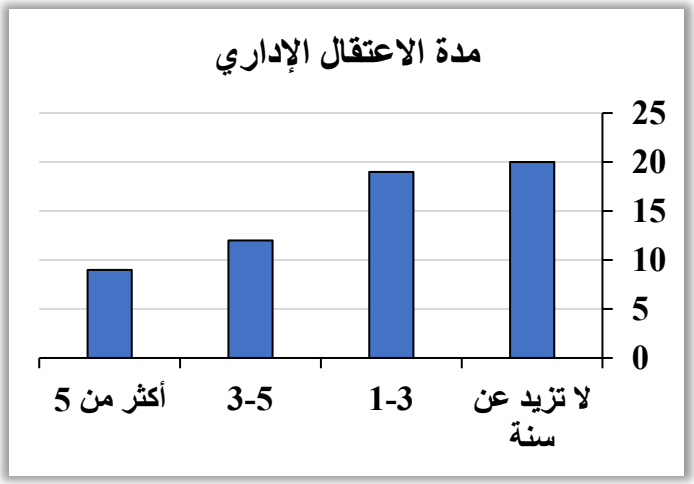

يوضّح الجدول السابق، أن 23% من الفئة المستطلعة آراؤهم قد اعتقلوا في سجون الاحتلال أكثر من 5 سنوات، وأن 22% قد اعتقلوا أكثر من 10 سنواتٍ، وأن أكثر من 20% منهم قضوا ما يقارب 5 سنوات أو يزيد من هذه المدة في الحكم الإداري، وهي مدة طويلة جداً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الأسير يقضيها من دون حكم، وهي مخالفة لكلّ الشرائع والقوانين الدولية.

جدول رقم 4: الاعتقال الإداري قد يشكّل مشكلةً اجتماعيةً، أو سلاحاً رادعاً ضدّ المعتقلين

	أعارض	النسبة المئوية	أعارض بشدة	النسبة المئوية	أوافق	النسبة المئوية	أوافق بشدة	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
قد يشكّل معضلةً اجتماعيةً	9	%5	2	%3	27	%45	28	%47	60	%100
قد يشكّل سلاحاً رادعاً	26	%43	27	%45	4	%7	3	%5	60	%100

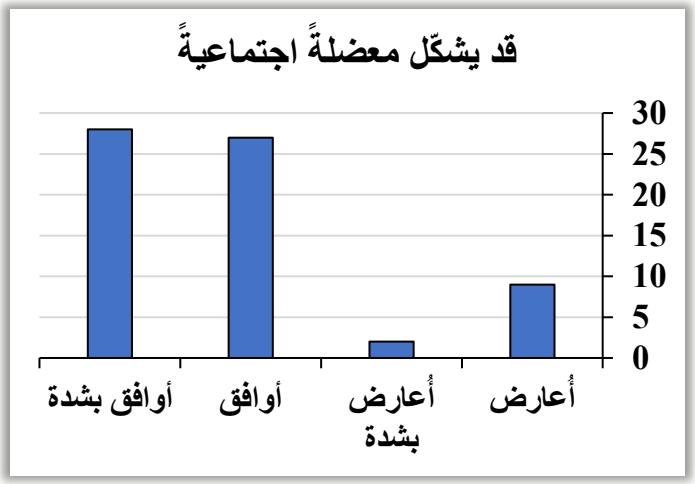

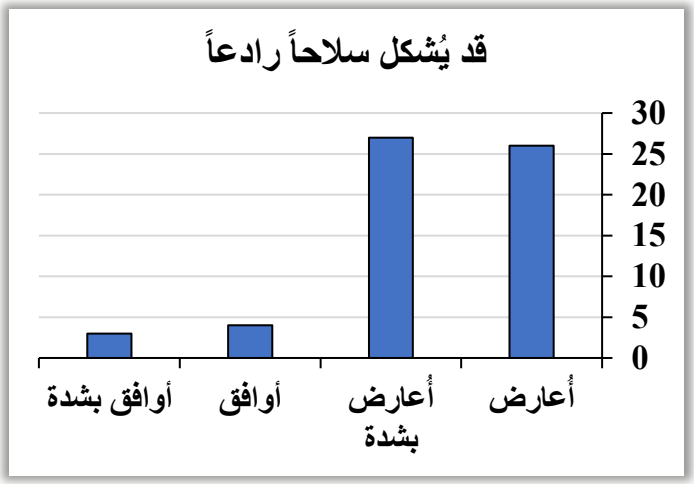

نلاحظ من الجدول السابق، أن الاعتقال الإداري وإن كان يتسبب في مشكلةٍ اجتماعيةٍ وإنسانيةٍ للأسرى وذويهم، وللمجتمع الفلسطيني عموماً؛ إلا أنه لا يمكن اعتباره أسلوباً رادعاً، وهذا ما أكّدته الغالبية العظمى، بما يزيد عن 90%، بل على العكس، فقد رأى بعضهم أنه قد يدفع شريحةً منهم إلى الانخراط في نشاطاتٍ مقاومةٍ وفعالةٍ، ما دامت النتيجة واحدةً، وهي الاعتقال في نهاية المطاف.

جدول رقم 5: الاعتقال الإداريّ قد يؤثّر سلباً في النشاط الحركي، أو نشاطات حماس في الضفة الغربية

	أعارض	النسبة المئوية	أعارض بشدة	النسبة المئوية	أوافق	النسبة المئوية	أوافق بشدة	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
قد يؤثر في نشاطك الحركيّ	10	%17	11	%18	15	%25	24	%40	60	%100
قد يؤثر في نشاطات حماس	7	%12	5	%8	11	%18	37	%62	60	%100

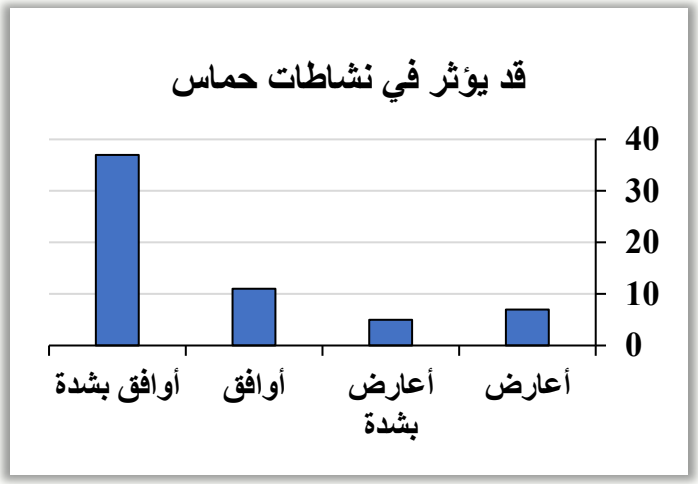

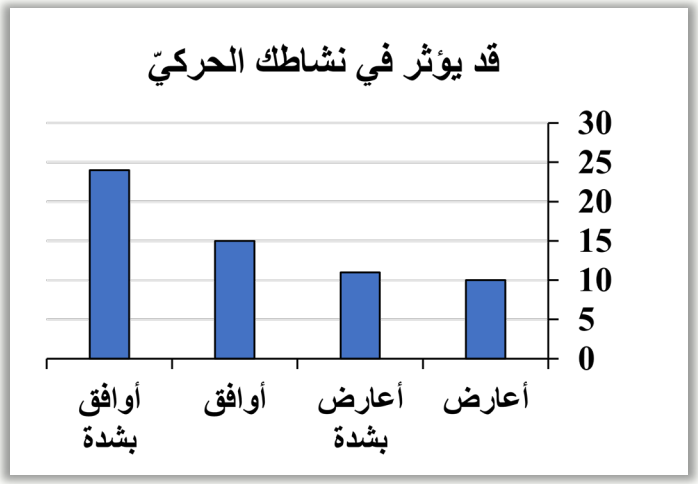

يوضّح الجدول السابق، أن ما نسبته 60% من المستطلعة آراؤهم يرون أن الاعتقال الإداري قد يؤثّر في نشاطهم وفعاليتهم في بعض الأنشطة، وأكّد 80% من هذه الفئة أنه قد يؤثّر بالتالي على نشاطات الحركة عموماً وبشكلٍ مرحلي، إلا أنه لن يشكّل أسلوباً رادعاً، كما تبيّن من جدول رقم 4، وهذا يفسر رجوع غالبية الأسرى الإداريين إلى نشاطاتهم، وإعادة اعتقالهم، وربما تقديم لوائح اتهامٍ بحقهم.

جدول رقم 6: مدى فاعلية الإضراب الفرديّ، ومدى فاعلية الخطوات الجماعية وتوحيد الجهود في الداخل والخارج

	أعارض	النسبة المئوية	أعارض بشدة	النسبة المئوية	أوافق	النسبة المئوية	أوافق بشدة	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
مدى فاعلية الإضراب الفردي	26	%43	19	%32	12	%20	3	%5	60	%100
مدى فاعلية الخطوات الجماعية	10	%17	3	%5	24	%40	23	%38	60	%100

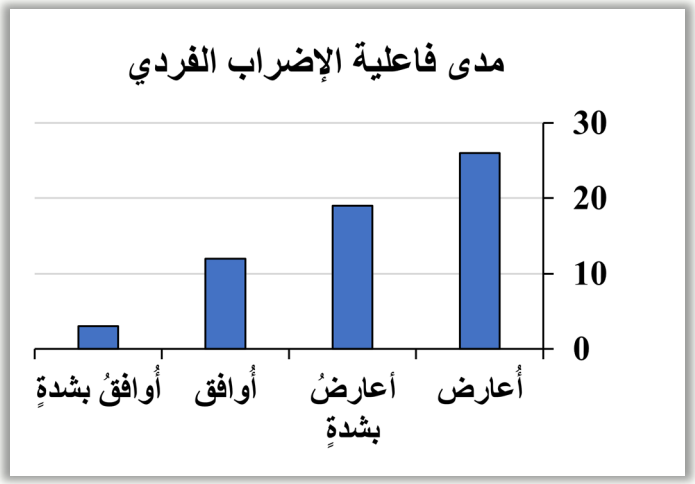

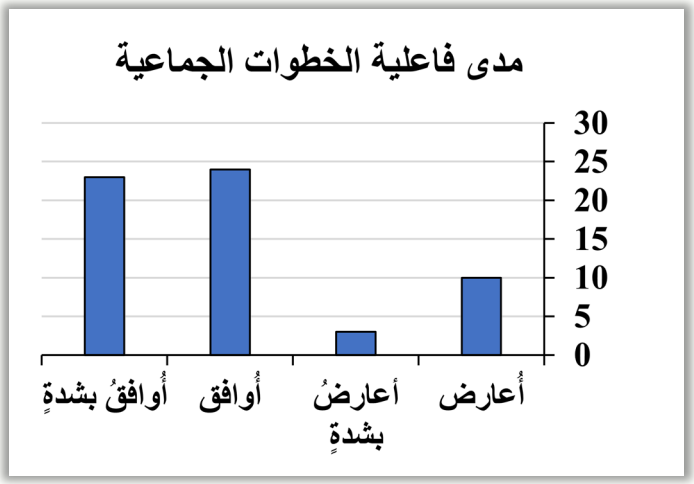

يتّضح من الجدول السابق، أن ما يقارب 80% من المستطلعة آراؤهم يعتقدون أن فاعلية الإضرابات الفردية في مواجهة سياسة الاعتقال الإداريّ محدودة، ويفضّلون الخطوات الجماعية، وتفعيل المتابعات القانونية في الداخل الفلسطيني، والمحافل الدولية.

جدول رقم 7: الجهود التي تبذلها الحركة الأسيرة في مواجهة الاعتقال الإداريّ، والجهود التي تبذلها مؤسسات حركة حماس في هذا الملف

	أعارض	النسبة المئوية	أعارض بشدة	النسبة المئوية	أوافق	النسبة المئوية	أوافق بشدة	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
جهود الحركة الأسيرة كافية	24	%40	27	%45	7	%12	2	%3	60	%100
جهود حركة حماس كافية	13	%22	10	%18	21	%35	15	%25	60	%100

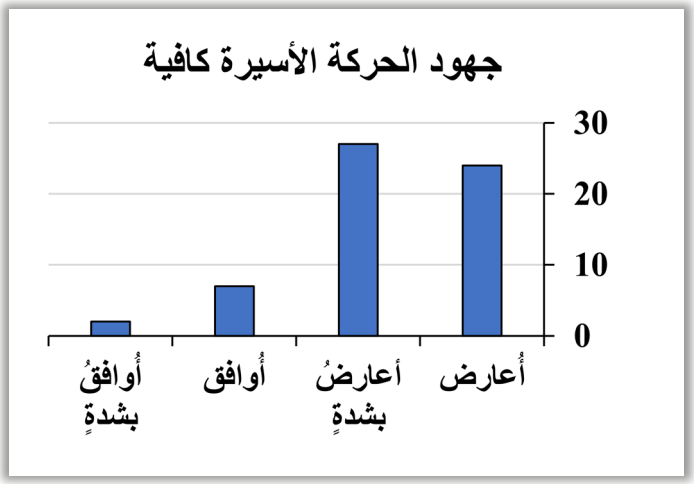

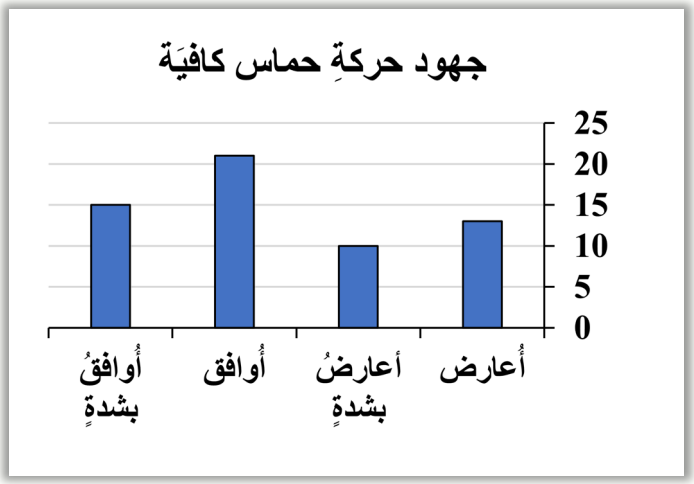

نلاحظ من الجدول السابق، أن الغالبية العظمى ممن استطلعت آراؤهم، أكثر من 85%، عبروا عن عدم رضاهم عن الجهود التي تبذلها الحركة الأسيرة في مواجهة الاعتقال الإداريّ، بينما يرى أكثر من 60% منهم أن جهود مؤسسات حركة حماس في الخارج مرضية، لكنها ربما تكون غير مؤثّرة؛ بسبب صعوبة الظروف المحيطة.

وتجدر الإشارة هنا، أن المقصود بالجهود في هذا الإطار هي الجهود السياسية، والقانونية، والديبلوماسية في مواجهة ملف الاعتقال الإداري، وليست تلك الجهود التي تبذل في سبيل تحرير الأسرى بشكلٍ عام.

جدول رقم 8: الجهود المبذولة من قبل مؤسسات السلطة الفلسطينية في مواجهة الاعتقال الإداري سياسياً وقانونياً في محافل والمحاكم الدولية

	أعارض	النسبة المئوية	أعارض بشدة	النسبة المئوية	أوافق	النسبة المئوية	أوافق بشدة	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
جهود مؤسسات السلطة الفلسطينية	27	%45	26	%43	4	%7	3	%5	60	%100

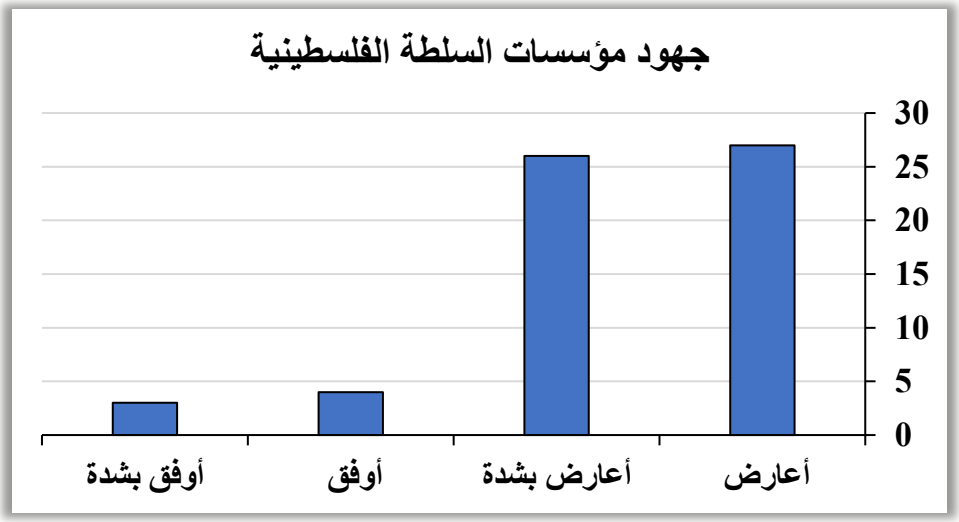

يتضح لنا من الجدول السابق، أن الغالبية العظمى ممن استطلعت آراؤهم، ما يقارب 90%، يعتقدون أن الجهود المبذولة من قبل مؤسسات السلطة الفلسطينية في المحافل السياسية، والمحاكم الدولية، وتفعيل الجانب القانوني، ضعيف جداً، ويمكن الاستفادة منه إذا كانت هناك جهود حقيقية تبذل في هذا المضمار.

مع الإشارة، أن عدداً ممن يعتقدون أن السلطة الفلسطينية تبذل جهوداً في المحافل الدولية؛ عبّروا من أن ضعف السلطة الفلسطينية دولياً هو الذي يبدّد الجهود المبذولة من قبل القانونيين.

الخاتمة:

إن الاعتقال الإداري الذي تفرضه مخابرات الاحتلال الإسرائيلي على أبناء الشعب الفلسطيني ما هو إلا جريمة مركبة تضاف إلى جرائم الاحتلال بحق هذا الشعب، ولا يستند إلى أسسٍ قانونيةٍ، حسب عددٍ من المؤسسات الحقوقية المحلية والدولية.

كما أن الاعتقال يشكّل تحدياً أمام حركة المقاومة الإسلامية حماس، وحركات التحرر الوطني، وقد يؤثّر في نشاطات حركة حماس الاجتماعية والسياسية وغيرها، لكنه في الوقت ذاته، لا يعدّ سلاحاً رادعاً لأبناء الحركة، بل على العكس؛ لأنه قد يدفع الناشطين

إلى الانخراط بقوّةٍ في نشاطات المقاومة، ربما ما كانوا ليقدموا عليها، طالما أن النتيجة واحدة، وهي السجن في جميع الأحوال.

ويتّضح لنا في هذه الورقة البحثية أيضاً؛ أن الجهود التي تبذلها الحركة الأسيرة في مواجهة سياسة الاعتقال الإداريّ هي جهود خجولة، ولا ترقى إلى مستوى التطلّعات، أما الجهود التي تبذلها الحركة في الخارج—وإن كانت مقنعةً—إلا أنها تحتاج إلى تفعيلٍ.

كما تبيّن لنا أن الخطوات الفردية أقل فاعلية من الخطوات الجماعية المدروسة، والمدعومة بالمتابعات القانونية في الداخل والخارج، والمحاكم الدولية.

وعليه؛ يجب مضاعفة الجهود النضالية والقانونية، وتوحيدها في داخل السجون وخارجها، وعدم الركون إلى ردود الأفعال، والخطوات الارتجاليّة في مواجهة سياسة الاعتقال الإداريّ، وضرورة تفعيل الشارع الفلسطيني، وحثه على الالتفاف حول قضية الأسرى، ودعمها بكل الوسائل المتاحة.

النتائج:

1. الاعتقال الإداري الذي تمارسه مخابرات الاحتلال هو إجراء تعسفي غير قانوني، وقد أصاب كافة فئات الشعب الفلسطيني من الأطفال والشباب والنساء والشيوخ، من كافة مناطق الضفة الغربية والداخل المحتل.
2. بالرغم من أن الاعتقال الإداري يؤثر بشكل مباشر على نشاطات حركة حماس في الضفة الغربية، إلا أنه لا يشكل في حال من الأحوال عقوبة رادعة، ويدلّ على ذلك عودة هذه الكوادر إلى نشاطهم بعد كل اعتقال.
3. قد تؤدي سياسة الاعتقال الإداري بكوادر الحركة إلى الانخراط في أعمال ونشاطات أكثر خطورة وفاعلية في مقاومة الاحتلال، طالما أن النتيجة في نهاية المطاف هي الاعتقال.

4. الجهود المبذولة من قبل الحركة الأسيرة في مواجهة الاعتقال الإداري هي جهود محدودة وبحاجة إلى تطوير.

5. الجهود المبذولة من قبل مؤسسات حركة حماس في الخارج في مواجهة الاعتقال الإداري هي جهود مرضيّة.

6. الخطوات الجماعية المدعومة بالإجراءات القانونية في مواجهة الاعتقال الإداري هي أكثر فاعلية من الجهود والخطوات الفردية.

7. هناك علاقة واضحة بين الاعتقال السياسي في سجون السلطة والاعتقال الإداري في سجون الاحتلال.

8. الجهود المبذولة من قبل مؤسسات السلطة الفلسطينية في مواجهة الاعتقال الإداري في المحافل والمحاكم الدولية ضعيفة جداً.

التوصيات:

1. دعم الدراسات المتعلقة والباحثة في موضوع الاعتقال الإداري والأسرى الفلسطينيين بشكل عام.
2. تفعيل الخطوات الجماعية والقانونية في مواجهة سياسة الاعتقال الإداري داخل السجون وخارجها.
3. توحيد الجهود من كافة فصائل العمل الوطني لمواجهة الاعتقال الإداري في كافة المحافل.
4. تكثيف جهود مؤسسات حركة حماس في الخارج في تفعيل قضية الأسرى الإداريين، وكشف جرائم الاحتلال وانتهاكه للقوانين وحقوق الإنسان أمام المحاكم والمحافل الدولية.
5. تكثيف الجهود لوقف الاعتقال السياسي ودعم جهود المصالحة بين الفصائل الفلسطينية.
6. بما أن هذه الدراسة استطلعت آراء شريحة من الأسرى الإداريين لحركة حماس في السجون، يوصي الباحث استطلاع آراء شرائح أخرى من التنظيمات المختلفة داخل السجون، وكذلك أسرى إداريين سابقين خارج السجون، فربما يعبرون عن آرائهم.

الاستبانة:

استبانة لأغراض بحثية عن الاعتقال الإداري

1. الحالة الاجتماعية:

أ. أعزب ب. متزوج

2. العمر:

أ. أقل من 20 سنة ب. 20-30 ج. 30-50 د. أكثر من 50 سنة

3. التحصيل العلمي:

أ. أساسي ب. توجيهي ج. جامعي د. دراسات عليا

4. مكان السكن:

أ. شمال الضفة الغربية ب. وسط الضفة ج. جنوب الضفة د. القدس المحتلة

5. مجموع عدد السنوات في سجون الاحتلال (إداري+ أحكام):

أ. لا يزيد عن سنتين ب. 2-5 سنوات ج. 5-10 سنوات

د. أكثر من 10 سنوات

6. مجموع عدد السنوات في سجون الاحتلال (إداري فقط):

أ. لا يزيد عن سنة واحدة ب. 1-3 سنوات ج. 3-5 سنوات

د. أكثر من 5 سنوات

7. عدد الاعتقالات السياسية في سجون السلطة الفلسطينية:

أ. مرة واحدة ب. 2-3 مرات ج. 3-5 مرات د. أكثر من 5 مرات

8. هل تعتقد أن الاعتقال الإداري يشكّل مشكلة اجتماعية وإنسانية واضحة:

أ. أعارض ب. أعارض بشدة ج. أوافق د. أوافق بشدة

9. هل تعتقد أن الاعتقال الإداري يشكّل سلاح ردع حاسم في وجه نشطاء حركة حماس:

أ. أعارض ب. أعارض بشدة ج. أوافق د. أوافق بشدة

10. هل تعتقد أن الاعتقال الإداري قد يؤثر سلباً على نشاطك الحركي (شخصياً) في الضفة الغربية:

أ. أعارض ب. أعارض بشدة ج. أوافق د. أوافق بشدة

11. هل تعتقد أن الاعتقال الإداري قد يؤثر سلباً على نشاطات حماس في الضفة الغربية:

أ. أعارض ب. أعارض بشدة ج. أوافق د. أوافق بشدة

12. هل تعتقد أن الإضراب الفردي وسيلة ناجعة في مواجهة سياسة الاعتقال الإداري:

أ. أعارض ب. أعارض بشدة ج. أوافق د. أوافق بشدة

13. هل تعتقد أن الخطوات الجماعية والمتابعات القانونية في الداخل والخارج والمحاكم الدولية وسيلة ناجعة في مواجهة سياسة الاعتقال الإداري:

أ. أعارض ب. أعارض بشدة ج. أوافق د. أوافق بشدة

14. هل تعتقد أن الجهود المبذولة من قبل الحركة الأسيرة في مواجهة الاعتقال الإداري مرضية:

أ. أعارض ب. أعارض بشدة ج. أوافق د. أوافق بشدة

15. هل تعتقد أن الجهود المبذولة من مؤسسات حركة حماس في الخارج في مواجهة الاعتقال الإداري مرضية:

أ. أعارض ب. أعارض بشدة ج. أوافق د. أوافق بشدة

16. هل تعتقد أن الجهود المبذولة من قبل مؤسسات السلطة الفلسطينية في مواجهة الاعتقال الإداري سياسياً وقانونياً في المحافل والمحاكم الدولية مرضية:

أ. أعارض ب. أعارض بشدة ج. أوافق د. أوافق بشدة

Administrative Detention and its Impact on the Activities of the Hamas Movement in the West Bank

Amjad Amin al-Sayeh

Abstract

The administrative detention imposed by the Israeli intelligence services on Palestinians is one of the arbitrary and illegal measures that have a negative impact on social and political life. It affects all age groups, including children, youth, women and elderly. This policy has made hundreds of Hamas leaders and cadres absent, consequently, the movement's action and events were affected. However, it did not constitute a deterrent punishment for them, for after each arrest, they would return to their activities, where some got even engaged in more dangerous activities, because they thought that the results would be the same; a new arrest.

The respondents discussed the efforts of the captive movement in confronting the administrative detention policy. They considered them limited and need to be developed, and the majority of respondents affirmed that collective efforts supported by legal follow-up are more effective than individual ones.

The majority of respondents considered the efforts made by the Hamas institutions abroad against administrative detention satisfactory, but the political and international conditions of the movement are very difficult. Whereas the efforts of the Palestinian Authority (PA) institutions in international forums and courts, were considered by the vast majority as very weak.

The study also shows that there is a direct relationship between the PA's political arrests and Israeli administrative detention.

It must be noted that the respondents included a small number of former administrative detainees, and they did not include administrative detainees of other affiliations, who may have other opinions.